ضخت التعيينات الملكية الأخيرة في عدد من الهيئات دماء جديدة لا سيما على مستوى رؤسائها الذين يشهد لهم بالكفاءة. ومن شأن هذه التعيينات أن تنعش الأدوار غير التقليدية التي أصبحت تلعبها هذه الهيئات بعد التعديلات الدستورية، إذ باتت تشكل دعامة أساسية لعمل البرلمان والحكومة، خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس المنافسة والهيأة العليا للاتصال السمعي والبصري والهيأة الوطنية لمحاربة الرشوة ومؤسسة الوسيط، وأيضا الهيأة الجديدة المختصة بمراقبة وحماية المعطيات الشخصية.

● إعداد عبد الواحد الدرعي

التعيينات الملكية الأخيرة استهدفت كفاءات متفوقة في مجالات تخصصها

دماء جديدة في مؤسسات غير تقليدية

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

عين جلالة الملك محمد بشير الراشدي رئيسا للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.
جلالة الملك وجه الرئيس الجديد للعمل على التفعيل الأمثل للمهام، التي أوكلها الدستور لهذه الهيئة الوطنية، وخاصة ما يتعلق منها بالمبادرة والتنسيق والإشراف على تنفيذ سياسات محاربة الفساد وضمان تتبعها، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وثقافة المرفق العام والمصلحة العامة، وقيم المواطنة المسؤولة.
كما دعا جلالته إلى ضرورة التنسيق والتعاون وتضافر الجهود مع المؤسسات والهيآت الوطنية المعنية، كل في ما يخصه، من أجل التعبئة الجماعية، واستعمال جميع الآليات التحسيسية والوسائل القانونية، من أجل الوقاية من هذه الظاهرة، ومحاربتها في مختلف تجلياتها، وإعمال المساطر القانونية والقضائية في حق مرتكبيها.
محمد بشير الراشدي إزداد سنة 1960 بخريبكة، حاصل على دبلوم مهندس دولة في الهندسة الكهربائية والمعلوميات الصناعية من المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط.
وشغل سابقا منصب رئيس مدير عام لمجموعة اقتصادية مغربية متخصصة في إنتاج الحلول المعلوماتية، وعضو بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبمجلس المرصد الوطني للتنمية البشرية.
الراشدي، أيضا، عضو بالمجلس الوطني لـ«الترانسبارنسي المغرب»، كما سبق له أن تولى منصب كاتب عام لهذه الهيئة، إلى جانب كونه مديرا للجنة الأخلاقيات والحكامة الجيدة بالاتحاد العام لمقاولات المغرب.

اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات الشخصية

عين الملك محمد السادس عمر السغروشني، رئيسا للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.
هذه اللجنة ستسهر على التأكد من سلامة وشرعية معالجة المعطيات الشخصية للأفراد، وعدم إلحاق الضرر بحياتهم الخاصة، أو بحرياتهم وحقوقهم الأساسية.
جلالة الملك صدر توجيهاته للرئيس الجديد، قصد العمل على تعزيز آليات ووسائل اللجنة من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية والقانونية، لضمان أفضل حماية لحقوق المواطنين. وتتكون اللجنة علاوة على رئيسها، من ستة أعضاء يعينهم جلالة الملك، باقتراح من كل من رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين.
عمر السغروشني، مزداد في 24 أكتوبر 1962 بالرباط، حاصل على شهادتي ماستر إحداهما في الديبلوماسية والاستراتيجية، والأخرى في الذكاء الاقتصادي، تخرج من المدرسة المحمدية للمهندسين، وحصل على شهادة الدراسات المعمقة في الرياضيات والآتمتة من جامعة باريس 9 -دوفين.
بدأ مساره المهني بفرنسا سنة 1988 كمهندس بحث بالمعهد الوطني للبحث في الإعلاميات والأتمتة، قبل أن يتولى إدارة مختبر للإعلاميات بالمعهد العالي للإلكترونيات بباريس، وشغل منذ سنة 1998 عددا من مناصب المسؤولية والتسيير في العديد من الشركات والمكاتب الكبرى المختصة في مجال الاستشارات وهندسة أنظمة المعلومات، كما تولى قيادة مجموعة من المشاريع الكبرى للتحول الرقمي في القطاعين الخاص والعام بكل من المغرب وفرنسا.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

عين الملك محمد السادس أحمد رضا الشامي على راس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلفا لنزار البركة.
وأعطى جلالة الملك توجيهاته قصد مواصلة قيام المجلس بالمهام الموكولة إليه، وتعزيز إسهامه الفعال في تقديم الاقتراحات وإنجاز الدراسات في مختلف المجالات التي تدخل في نطاق اختصاصاته، ولاسيما ما يرتبط منها بالنهوض بأوراش التنمية البشرية والمستدامة ببلادنا، وتيسير وتدعيم التشاور والتعاون بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وتعزيز ثقافة الحوار.
كما قام جلالة الملك بتعيين يونس بنعكي في منصب الكاتب العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
ازداد أحمد رضا الشامي في 16 ماي 1961 بمدينة الدار البيضاء، حاصل على دبلوم مهندس الفنون والصناعات بالمدرسة المركزية بباريس سنة 1985، وعلى ماستر إدارة الأعمال من معهد إي. اندرسون للدراسات العليا في مجال التدبير التابع لجامعة كالیفورنيا بلوس أنجلس سنة 1989، تقلد منصب سفير المملكة المغربية لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل منذ فبراير 2016.
تولى السيد الشامي منصب وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة في حكومة عباس الفاسي.
وتولى السيد الشامي، أيضا، عدة مناصب بشركة مايكروسوفت متعددة الجنسيات، من بينها منصب مسؤول لفرع الشركة بشمال وغرب إفريقيا وجنوب شرق آسيا.

مجلس المنافسة

عندما عين الملك محمد السادس إدريس الكراوي رئيسا لمجلس المنافسة، أعطى توجيهاته للرئيس الجديد، ومن خلاله لكافة الأعضاء المكونين للمجلس، من أجل السهر على نهوض هذه المؤسسة بالمهام الموكولة إليها على الوجه الأمثل، بكل استقلالية وحياد، والمساهمة في توطيد الحكامة الاقتصادية الجيدة، والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، ومن قدرته على خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل.
هذا المجلس يتكون، علاوة على الرئيس، من 12 عضوا يعينون بمرسوم لرئيس الحكومة، بناء على اقتراحات كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية، فيما يتعلق بعضوين قاضيين، وكذا السلطة الحكومية المعنية فيما يخص باقي الأعضاء، أناطها الدستور والقانون بمجلس المنافسة، بما يجعل منه مؤسسة مستقلة مكلفة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافية لها، وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.
إدريس الكراوي، مزداد في 12 دجنبر 1952 بالقنيطرة، تخرج من جامعة لوميير ليون 2 بفرنسا، حيث حصل على دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية سنة 1982.
وعمل أستاذا للتعليم العالي، خاصة بجامعة محمد الخامس بالرباط وكأستاذ ضيف لدى العديد من الجامعات الأجنبية.
ويشغل سابقا حاليا منصب الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي منذ أن عينه جلالة الملك في هذا المنصب سنة 2011. كما شغل قبل ذلك منصب مستشار للوزير الأول بين سنتي 1998 و2011.

مؤسسة الوسيط

عين الملك محمد السادس محمد بنعليلو في منصب الوسيط، وخلال التعيين وجه جلالته تعليمات من أجل مواصلة العمل على تعزيز المكاسب المحققة، مع الحرص على التفعيل الكامل للصلاحيات المخولة لهذه المؤسسة، سواء في مجال القيام بمساعي الوساطة والتوفيق، واقتراح المتابعات القانونية، او فيما يتعلق بالتعريف بدورها واختصاصاتها، والتفاعل مع المواطنين المتضررين.

وقد دعا جلالة الملك إلى مواصلة مؤسسة الوسيط لإسهامها في ترسيخ مبادئ دولة القانون، والشفافية والحكامة الجيدة في تدبير المرافق العمومية، وفي تخليق الحياة العامة، وكذا إصدار توصيات تهدف لضمان تساوي المواطنين أمام القانون والإدارة، والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية ومرافق الدولة والجماعات الترابية.

محمد بنعليلو ازداد سنة 1975، وهو قاض حاصل على ماستر في الحقوق وخريج المعهد العالي للدراسات القضائية بالرباط، وشغل منصب مدير القطب الإداري والتكوين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

كان الوسيط الجديد قد عمل من قبل بالمحكمة الابتدائية بخنيفرة، وبمحكمة العدل الخاصة السابقة، ومحكمة الاستئناف بالرباط، وسبق له أن شغل مناصب مدير ديوان وزير العدل والحريات ومنصب مستشار في السياسة الجنائية.

كما سبق له أن تولى منصب مدير الدراسات والتعاون والتحديث، ومنصب مدير الموارد البشرية بوزارة العدل (2016-2018).

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكد الملك محمد السادس، خلال تعيين أمينة بوعياش، رئيسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز وتثمين المكاسب التي حققتها المغرب في هذا المجال، والتي تحظى بتقدير المؤسسات والهيآت الدولية والجهوية المختصة، وهو ما يضاعف من حجم المسؤولية الملقاة على المجلس، اعتبارا للصلاحيات الواسعة التي اصبح يتمتع بها.

وشدد جلالة الملك على ضرورة قيام المجلس في تركيبته الجديدة، وبوصفه مؤسسة وطنية مستقلة، بالمهام الموكولة إليه، بموجب القانون المتعلق بإعادة تنظيمه، ولاسيما ما يتعلق بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، والآلية الوطنية لتظلم الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل، والآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

ازدادت أمينة بوعياش، سنة 1957، حاصلة على ماستر في الاقتصاد السياسي منصب سفيرة للمملكة المغربية بالسويد، كما سبق لها أن شغلت منصب كاتبة عامة ونائبة رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

وكانت، ايضا، عضوا مؤسسا للمؤسسة الأورو -متوسطية لمحاربة الاختفاءات القسرية، وعضو المنتدى الجهوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب ومراقبة مراكز الاعتقال منذ ابريل 2012.

وانتخبت بوعياش في أبريل 2006 رئيسة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، لتكون بذلك اول امراة تترأس هذه الهيئة، كما كانت عضوا في اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، ومنسقة رئيسية للمنظمات الإفريقية غير الحكومية، خلال القمة الإفريقية بأديس أبابا (2014).

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

خلال تعيينه أحمد شوقي بنيوب في منصب المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، اكد الملك محمد السادس على دور هذه المندوبية في متابعة السياسة الحكومية، خاصة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والتنسيق في ذلك مع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية؛ فضلا عن تتبع تفعيل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وإعداد وتقديم التقارير الوطنية أمام الآليات الأممية المختصة.

كما دعا جلالة الملك المندوب الوزاري الجديد لمواصلة الجهود، بغية صيانة المكاسب المحققة، وإدماج ثقافة حقوق الإنسان في السياسات العمومية الوطنية، وتطوير التعاون مع الفعاليات والمنظمات المعنية، الحكومية وغير الحكومية.

أحمد شوقي بنيوب ازداد بمراكش سنة 1957، حاصل على الإجازة في القانون العام سنة 1984، وهو محام بهيئة الرباط، وعضو بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ 2011.

كما شغل عضوية هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، حيث تراس مجموعة العمل المكلفة بالحماية والتصدي للانتهاكات، ثم مجموعة العمل المكلفة بدراسة التشريعات والسياسات العمومية.

وشغل، ايضا، منصب نائب سابق لرئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومنصب مستشار لدى المرصد الوطني لحقوق الطفل، حيث تولى على الخصوص تاطير جلسات برلمان الطفل.

ويشتغل بنيوب، الخبير والمكون في مجال آليات حماية حقوق الإنسان، مستشارا لدى هيئات إقليمية ودولية في هذا المجال، وله إصدارات قانونية وحقوقية.

الهيأة العليا للاتصال السمعي والبصري

عين جلالة الملك لطيفة أخرباش رئيسة للهيأة العليا للمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، وياتي تجديد تركيبة هذه الهيأة بعد الارتقاء بها إلى مؤسسة دستورية مستقلة لتقنين وضبط مجال الاتصال السمعي البصري الوطني.

كما يعكس حرص جلالة الملك على قيامها بمهامها، ولاسيما ما يتعلق منها بضمان حرية الاتصال السمعي البصري، وحرية التعبير وحمايتها، وحق المواطنات والمواطنين في المعلومة وفي الإعلام والخبر، لإرساء مشهد سمعي بصري متنوع وتعددي ومتوازن، في إطار احترام التعددية السياسية والثقافية واللغوية، وتيارات الرأي والفكر ببلادنا، والالتزام بالقانون وبالمهنية وأخلاقيات المهنة.

ازدادت لطيفة أخرباش، سنة 1960، خريجة المعهد العالي للصحافة وحائزة على دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال من جامعة باريس 2 سنة 1988. تولت منذ فبراير 2016 منصب سفيرة المغرب بتونس وقبلها سفيرة ببلغاريا ومقدونيا سنة 2013 . كما شغلت منصب كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

تولت مهمة التدريس في مجال الإعلام لأكثر من 20 سنة، مديرة للمعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط سنة 2003، وهو المنصب الذي ظلت تشغله إلى غاية 2007، السنة التي عينت فيها مديرة عامة للإذاعة الوطنية.

وشاركت في تاليف عدة كتب، لاسيما «النساء والإعلام» و«النساء والسياسة»، كما نشرت عدة مقالات ودراسات حول الإعلام والاتصال.